

اسم كتابته وهو يوثق بنسخة في كتابه بالاضافة الى النصي فقال في وصف الرواة ففهم
اي الرواة غير الكثرة الداعية زاح اي متبع ماثل عن الحق اي عن السنة اي عن الحق لهم
من السنة وانما فيه بها لان اكثر غيرهم لا يعملونهم عن السنة المبينة في الكتاب
صادق للبرهان اي للنسب والكلام والمراد بها الرواية قال السخري في الناس
حديثه كمن يوثق في غيره ما هو من في روايته ليس فيه اي في حقه وفي ثبوت روايته
انما كان عدلا جليلا او ليس في غيره في الا ان يؤخذ من حديثه يكون حكايا وقد تقدم
تقريره اذ لم يقوى في غيره اي بتقليد غيره وانما اذا كان يقوى بها فلا لانا لان من عليه
من عليه الهوى انتهى قال السخري في هذا القول رواية المبتدع اذا كان ورعا فاما بعد
المبتدع ضابطا لصادق سواء كان له رواية او غيره دعوى الا فيما يتعلق برعته وما قاله
الجلوزجاني في حديثه بتقديره القديمة اي من توجهه في قول لان العلة التي يابى حديثه للمعية
ويان ترتيب برعته بحلة على ترتيب الروايات وتسويتها على ما يقتضيه من هذه الواردة
فيها اذا كان ظاهر الروي يوثق به لم يتبعه ولو لم يكن داعية وانما علم **سوء الحفظ**
وهو السبيل لعامة من اسباب اللطخ والمراد به اي سوء الحفظ من نسخها فان
النسخ يوثق به راجع الى سوء الحفظ لا يرجع بتقديره الى اي يوجب جانب اصابتها على جانب
خطاها قال عيسى بن بكر بن اسحق قوله في عبارة عن ان لا يكون غلط اقل
من صوابه انتهى يعني بل يكون غلط اكثر او مساويا للصواب انما اعاد مع تنبيه
في العبارة لطول الفصل قال التميمي هذا في ما تقدم من قولنا سوء الحفظ وهي عبارة
عن كون غلط اقل من اصابتها وقد اصله بلفظ نحو من اصابتها وانما عرّفه
المصنف في قوله يرجح جانب خطاها او مستويا قلت وهذا يؤيد ان قوله
فيما تقدم في حدس الحفظ يرجح عبارة عن كون خطاها اكثر كما صابته من النسخ
الصحيحة بخلاف اقل من اصابتها فانما محالة لانها ليست بصحيحة في جهة المعنى
لان الانساق ليس بخصوص من الخطا فلا يقبل فيمن وقع له الخطا مرة او مرتين انتهى
لحفظ وان كان يصدق عليه ان خطاها اقل من اصابتها لانه لم يصدق عليه انه لم يرجح

اصابتها

اصابتها انتهى كلامه وهذا الخطا مني على خطاه النسخة التي اعتمد عليها التميمي
والا فالنسخة الصحيحة المعتمدة في تقدم هي عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من
اصابتها بصحة النسخة وهو الخطا بقاها من حيث المعنى انما هو ان مساويا واكثر
ويدل على ان اذا غلط اقل من الاصابتة قليلا بالنسبة اليها فهو مقبول وقال السخري في حقه
الدين الهندي اعترض عليه ساذي مولانا ابو البركات بانما قاله في الارجاء وهو عبارة
عن كون غلطه اقل من اصابتها فيكون كلامه تدقيق الا ان يكون لغظه لم هنا وقع فيحتمل
من النسخ او زلة من القول قال في الخبر في بعض اخوان ان سئل السخري عن ذلك فقال
وقع لغظه لم غلطه من الكتاب واخر في نسخة من عنده وليس فيه لفظه لم انتهى وفيه
ابحاث ما اوله لانه في غلطه لم يندفع الكتاب في معرفته في كلام التميمي فيكون في نسخة
صحيحة كما قرى به على تقدير صحتها وصحة معناه فلا يطابق ما سبق من جزمه وانما انما
فلا تلو كان التعريف هنا بدون لم يصح كلامه المعنى هنا على نقله تميمي اما بان يرجح
جانب خطاها او استويا وانما انما نقوله فيحتمل ان النسخ فلا يصح اطلاق النسخ
على زيادة لم لخطه ولا اصطلاحا وقوله او زلة من القول اي قل المصنف خطاها فان الخطا
يوجد لم صحيح ايضا كما قرىنا وكلام المصنف اذ ما قرىنا وانما الخطا من الكتاب لو ثبت
في نسخة معتدلة في الاجمال فلا تجوز تأمل فان يحمل الزلل وموقع الخطا والله الموفق
للعلم والعمل ويهوى سوء الحفظ على قسمين ان كانا اي انما غير منغل للاروة في جميع
حالاته اي غير من سبب لسوء حفظه في بعض اوقانه فهو ارجح الراوي المذكور بالحدسية
الشاذ وفيما من الخطا صفة الراوي على ما يقتضيه كثرة قولهم اختلط فلان وهذا
المعنى غير العلة المذكورة للنسب والذات قال علي بن وهب بالتاليون نظر الى المتن وذكر
نظر الى الشرع فانمضا في بعض اهل الحديث وكما هم ارادوا بالنسب المتفرقة في نسخة
او ان كانه من الحفظ طاريا في حديثه مجرد اعمل الراوي اي بان صار يسرع الحفظ
اما لكونه بطور غيره وانما هو بصير وقد كان معهودا يعود في محضه نظر الى اصله فلا
يرد ان زهاب البصر بما يقوي الحفظ سلامة نحو اهل المادة من النوازل ولا احتراق